التغير الاجتماعي وأزمة الشباب

نموذج أزمة العمل لدى الشباب المغاربة وعلاقته بالتغير الاجتماعي

حافظ لصفر

بكالوريوس الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع بكلية القاضي عياض - المغرب

ماجستير في ادارة الموارد الموارد البشرية - ماجستير في الادارة التربوية

يمثل الشباب قوة أساسية وفعالة وفئة حيوية في عملية التغيير الاجتماعي، وقد يقع الشباب ضحايا التغير السريع أو الجذري، إن لم يستطيعوا الاندماج والتكيف مع ما تطرحه مقتضيات التغير من مهام مستعجلة قد تسبب لهم خيبة أمل نتيجة تغير العلاقات الاجتماعية ونظم الإنتاج التي تنعكس على كافة النسق، وترتبط الأزمة أيضا[1] بالتحولات الحضارية نتيجة لنمط الإنتاج وتقسيم العمل (دخول المرأة سوق الشغل – قيم سائدة ارتبطت بالاستغلال والاستهلاك والاستيلاء والاغتراب عن الإنتاج...).

إن أزمة الشباب تتمحور في جملة من العوامل التي تنصهر في صميم وجودهم ومرتبطة بتلبية حاجاتهم الإنسانية والآنية، وبغموض الصوة المستقبلية الناتجة عن قلة فرص العمل وندرته، مما يدفع بالكثير منهم إلى التفكير والإقدام على الهجرة والانتحار والولوج إلى عالم الجريمة... فالشباب يبحثون عما يضمن استقرارهم الاجتماعي، ويتعطشون للانسجام الفكري والاجتماعي، وما يؤرقهم هو الحاضر وقضاياه التي أصبحت تتسم بالتأزم في أكثر من مجال وخاصة فيما يخص البحث عن العمل، فالبطالة تقف حاجزا أمام الشباب لتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، فتنفذ الحيرة والاستلاب إلى أعماق ذواتهم.

إن الشباب المغربي يعيش مشكلات تحول دون الوصول إلى أحلامهم المستقبلية، والأزمة التي يعيشونها نتيجة سرعة التحولات التي لم يعهدوها فيما مضى تعزا لعنصرين أساسيين هما: النظام الجديد لتقسيم العمل الذي انعكس سلبا على العمل، وكيفية الولوج إليه، حيث الفرص الضئيلة، وكذلك إخفاق العلاقات الاجتماعية والمناخات الحضارية بسبب عجزها عن مدٍّ الأفراد بفرص حياتية أفضل، تمكنهم من فهم الذات والعالم، فالواقع المغربي يشهد تغيراً اجتماعياً بسرعته الفائقة وشموليته لجميع مناحي الحياة مما يُصعّب إمكانية التكيّف معه أو إعادة التنظيم لمسايرة تطوراته السريعة في ظل العولمة والتكنولوجيا الذكية، بما فيها الذكاء الاصطناعي، ومما زاد من شدة الأزمة الشبابية؛ فداحة تداعيات فيروس كورونا،

[1] نادية رضوان" الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم" الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة ١٩٩٧ص: ١٢٧

حيث تضاعف عدد العاطلين عن العمل بسبب فقدان الاقتصاد الوطني لما يقرب من ٢٠٢ ألف منصب شغل بين الفصل الأول من سنة ٢٠٢٠ والفصل الأول من سنة ٢٠٢١، وكذلك بطئ وغموض سياسات وبرامج سوق الشغل وإدماج الشباب وتعثر تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.

التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والحضارية وآثارها على الشغل لدى الشباب المغربي

عندما نتحدث عن الشغل كظاهرة اجتماعية نستحضر بأن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة لها انعكاساتها على تقسيم الشغل الذي أصبح يتطلب المهارات الفنية العالية والتأهيل المتخصص بشكل علمي مستمر بغية استيعاب متطلبات سوق العمل المعتمد على عنصري الجودة والإتقان مُلقيًا الثقل على آفاق مستقبل الشباب، ومن ثمة تفاقمت الأزمة مع مرور الزمن لقصور التدابير المتخذة لإيجاد حلول عملية للإشكالات التي تخص المسألة الشبابية مثل: استيعاب التناقضات بين منظومة التعليم وبين احتياجات الاقتصاد وسوق العمل والمصالح السياسية والتحول الحضاري المحلي والعالمي وضرورة تشجيع التعليم التقني وتنمية مهاراته، وبسبب تفاقم أزمة البطالة تراجع النمو الاقتصادي، وسجل ضعف الاستثمار مع ازدياد نسبة الخريجين والتأهيل، إذ بلغت نسبة العاطلين في صفوف حاملي شهادات التكوين المهني ٢٢٪ ووصلت[1] لدى حاملي الشهادات الجامعية ١٥.٧٪، حيث لا تتلاءم متطلبات سوق العمل والمهن المطروحة في السوق، مع أن الأخير يتطور بسرعة وباستمرار حسب رغبات المستهلك، ومع بروز وسائل التواصل الإلكتروني المعاصرة أصبح التسويق يخضع للمنافسة عبر تلك الوسائل السريعة الوصول للعميل.

إن الإعداد للشباب بطيء في تطوره، وغير مواكب للتطور التكنولوجي المتسارع، وكذلك وسائل الإعلام لها قوتها التأثيرية على تطوير وسائل الإنتاج وجلب العملاء، فالتنافر بين الإعداد والإعلام والهدر الكبير لطاقات الطلاب يحتاج العمل للحد من عدم التوافق والهدر الانساني، وللإشارة فإن جامعات العالم كلها، وخاصة بالدول النامية تعاني بدرجات مختلفة من مشاكل عديدة تؤثر على كفاءاتها، ومن أهم التحديات التزايد المتسارع لأعداد الطلاب وعدم قدرتها على تقديم تعليم عال يناسب حاجيات المجتمع

[1] نشرة إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية، عدد مارس ٢٠٢٠ - رقم ٢٦٠

والشباب والتنمية مع عدم قدرتها على مواكبة التغيرات التقنية والحضارية الكوكبية المتسارعة[1]، وعجزها على مستوى الموازنة بين الكم والكيف ومسايرة هذا التطور العالمي[2].

يعدُّ التوظيف والتشغيل من العناصر الضرورية في موضوع القوة العاملة فهو لبنة في تطوير وتنميتها (القوى العاملة) ويعتمد على عمليات تخطيطية وإدارية لاحقة وحسن إدارتها بعقلانية وفق متطلبات المجتمع وقواه، فالتشغيل يتطلب حصر الوظائف الشاغرة والمشغولة ومعرفة ما تتطلبه الوظيفة بحكم التحكم فيها بطلب يد عاملة كفؤة، لذلك أصبحت البطالة أحد المشكلات الهامة المسببة للتوتر القائم بين الشباب والنظام السياسي، فهي تؤرق الأنظمة الحاكمة، لأن مستقبلهم غامض وغير واضح، ومما زاد من حدتها[3] محدودية الطاقة الاستيعابية للقطاعين العام والخاص، إذ سجلت بعض القطاعات توفير مناصب شغل وهي كالآتي :

قطاع الخدمات ٢٦٧٠٠٠، والبناء والاشغال العمومية ٢٤٠٠٠، والصناعة ١٧٠٠٠، وفقد قطاعات الفلاحة والمياه والغابة والصيد البحري ١٤٦٠٠٠ منصب شغل، وارتفع معدل البطالة في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥–٢٤ نسبة ٢٤.٩٪، في حين ارتفع حجم السكان النشيطين البالغين ١٥ فما فوق مقارنة بسنة ٢٠١٨ بوتيرة زيادة بلغت ١.٦٪ أي انخفض معدل النشاط من ٤٦٪ إلى ٤٥.٨٪ بمعدل –٠.٢ نقطة.

واستمر ارتفاع البطالة في صفوف الشباب والنساء وحاملي الشهادات إلى ٢٤.٩٪ للفئة البالغة من العمر بين ١٥–٢٤ سنة، مقابل ٧٪ لدى الشباب البالغين ٢٥ سنة فما فوق، وحاملي الشهادات ١٥.٧٪، مقابل ٣.١٪ لدى الأشخاص غير الحاصلين على أية شهادة، وبلغت نسبتها في صفوف البالغين بين ١٥ و ٢٩ نسبة ٣٥.٤٪[4] (وبلغت بطالة الشباب المغربي ٣١.٢٪ سنة ٢٠٢٠ مقابل ٢٩.٩٪ سنة ٢٠١٩ في صفوف الفئة المتراوحة أعمارها بين ١٥ و ١٤ سنة، أما فئة ٢٥ و ٣٥ سنة انخفض معدل النشاط من ٦٠.١٪ سنة ٢٠١٩ إلى ٥٨.٨٪ سنة ٢٠٢٠[5].

---

[1] ادغار موران "مستقبل التربية" أثناء حديثه عن الثقوب السوداء للتعليم"

[2] محمد احمد مرسي "دور التعليم العالي في اعداد الكفاءات من القوى العاملة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ٤ لسنة ١٩٨٥ ص: ١٣٤

[3] ليلي علي "الشباب في مجتمع متغير تأملات في ظواهر الاحياء والعنف "دار المعرفة الجامعية الاسكندرية سنة ١٩٩٥ص: ١٥٥

[4] نشرة إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية، عدد مارس ٢٠٢٠-رقم ٢٦٠

[5] احمد رضا الشامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية، التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٠ (www.cese.ma) موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية

وفسر ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب بالعوامل التالية:

– إقصاء للشباب من الانخراط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية

–ضعف آليات وبنيات الدعم والإدماج الكفيلة بتسهيل مشاركتهم في الحياة المجتمعية، مما زاد من حدة عزلتهم واندماجهم في عالم الجريمة والانحراف والشذوذ والتطرف والمخاطرة في الهجرة السرية.

–ضعف النسيج الجمعوي[1].

–إعداد هزيل من الجامعات وغير مناسب لسوق الشغل العالمية[2].

–تداعيات كورونا وتزايد أزمة العمل في صفوف الشباب المغربي.

فقدت سوق الشغل المغربي ٥٨٩٠٠٠ فرصة عمل خلال سنة ٢٠٢٠ بسبب تداعيات استفحال الوضع الوبائي بالمغرب[3]، فقد الاقتصاد الوطني ما بين الفصل الاول من سنة ٢٠٢٠، والفصل الاول من ٢٠٢١ حوالي ٢٠٢٠٠٠ منصب شغل، وتم إحداث ٥٦٠٠٠ منصب بالعالم الحضري في المقابل فقدت البادية ٢٥٨٠٠٠ منصب شغل، وارتفعت البطالة من ١٠.٥٪ إلى ١٢.٥٪، وبلغت في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة نسبة ٣٢.٥٪، بعدما كانت ٢٦.٥٪ سنة ٢٠١٩، وفي صفوف الشباب حاملي الشهادات بلغت ١٩.٨ بالمئة بعدما كانت ١٧.٨٪[4].

وقد أشارت المندوبية السامية للتخطيط أن معدل البطالة ارتفع إلى ١.٥٣٤٠٠٠ بزيادة ٢٤٢٠٠٠ على المستوى الوطني منها ١٨٥٠٠٠ بالوسط الحضري و ٥٧٠٠٠ بالوسط القروي، ومما زاد من حدتها عامل الجفاف الذي عم البلاد في الفصل الثاني من سنة ٢٠٢١، كل ذلك أثر في سوق العمل وأدى إلى انتشار البطالة لما يقارب ١٣٪، حيث تسببت كورونا في تسريح الكثير من العمال وتدهورت القطاعات غير المهيكلة من خلال الإغلاق العام لسنة ٢٠٢٠، وهذا ما تطلب حزمة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء الأزمة واستيعابها بأقل الخسائر الممكنة على مستوى تزايد الأعداد الهائلة من المعطلين، ويبقى تحسن سوق الشغل، وتراجع البطالة رهين بآفاق النمو في النصف الثاني من سنة ٢٠٢١ التي تظل محاطة بمخاطر متعلقة بوتيرة الوضع الوبائي ومتحوراته، وخطر الجفاف والانكماش المقاولاتي وإغلاق المقاولات الصغيرة منها وإفلاسها، وهذا يفرض ضرورة التخفيف من التدابير الاحترازية لينتعش الاقتصاد الوطني، وخاصة

[1] نزار الدين "الشباب العربي والمستقبل"، مجلة الوحدة، طبعة دجنبر ١٩٨٧، العدد ٣٩ ص: ٢٨-٢٩

[2] نزار الدين "الشباب العربي والمستقبل"، مجلة الوحدة، طبعة دجنبر ١٩٨٧، العدد ٣٩ ص: ٢٨-٢٩

[3] احمد رضا الشامي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٠ www.cese.ma

[4] مدكرة اخبارية للمندوبية السامية للتخطيط في ٠٣ ماي ٢٠٢١

المقاولات الصغيرة، إذ أن ١٣٥٠٠٠ شركة علقت أنشطتها مؤقتا مع الجائحة، وأقفلت ٦٣٠٠ شركة ومقاولة بصفة نهائية،[1] و ٥٧٪ من الشركات أوقفت نشاطها بسبب الوباء[2].

أدى هذا الوضع إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن البسيط، وتراجع مستوى الطلب الداخلي الذي توجه إلى المواد الأساسية على حساب أوجه الاستهلاك الأخرى المكونة لسلة استهلاك الأسر المغربية، وعمقت أشكال الهشاشة المتنوعة أزمة السكان[3]، وزاد من حدتها أيضا إغلاق المقاولات، والتوقف الذي واجهته بعض سلاسل القيمة العالمية، مما أثر سلبا على العرض، كما أن بعض المؤشرات تظهر أن التأثير السلبي للأزمة كان أقوى على مستوى الطلب، مما نتج عنه اختلال التوازن بين جانبي العرض والطلب[4]، لأن الإغلاق والتسريح للعمال أو منحهم نصف الأجرة أو تجميدها بالكامل كان هو السبب وراء عدم التوازن بين المستويين.

سياسات وبرامج سوق الشغل وإدماج الشباب المغربي

من أهم مظاهر التفاعل الاجتماعي هو عملية الاندماج في الحياة الاجتماعية [5]، ويعترض هذا التفاعل عدة معيقات تحول دون انخراطهم وتكيفهم وتوافقهم، وغياب ذلك يطرح إشكالية التعارض مع الوسط الاجتماعي للفرد والبيئة الخارجية عموما، وهو تعارض قد يصل إلى حد الصراع الظاهري أو الخفي المعلن أو المكبوت، والاندماج التام متعذر، لأنه يفترض إزالة الاختلاف والتناقض والتنافر والصراع[6].

تعتبر آلية عقود التكوين من أجل الادماج تدبيرا مركزيا لتيسير إدماج الشباب حاملي الشواهد الذين لا يتوفرون على أية تجربة مهنية، وقد عرف عدد المستفيدين من هذا البرنامج تطورا وصل إلى معدل سنوي يناهز٢,٤٪ خلال الفترة ما بين سنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٩، في حين سجل تراجعا ملحوظا خلال سنة ٢٠٢٠ قدر ب ١,١٦٪ نتيجة لآثار الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد ١٩، كما عرفت هذه الآلية عدة تجويدات همت على الخصوص استفادة المتدربين من التأمين الاجباري الأساسي عن المرض خلال فترة

[1] خالد مجدوب قناة الاناضول الرباط بتاريخ٠ ٢٢.٠٤.٢٠٢
[2] نشرة إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية عدد: مارس ٢٠٢٠رقم ٢٦٠
[3] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "الانعكاسات الصحية والاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد ١٩ والسبل الممكنة لتجاوزها "احالة رقم:٢٨/٢٠٢٠
[4] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "الانعكاسات الصحية والاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد ١٩ والسبل الممكنة لتجاوزها "إحالة رقم:٢٨/٢٠٢٠
[5] الدكتور مختار حمزة "أسس علم النفس الاجتماعي " دار البيان العربي، جدة الطبعة ٢ لسنة ١٩٨٢ ص ١٠٨
[6] مصطفى محسن "اندماج الشباب وقضايا الهوية " منشورات كلية الآداب، سلسلة ندوات، رقم: ٥٤ كتاب جماعي ١٩٩٦ ص:"٣٣

التدريب تموله الدولة لفائدة المستفيدين من عقود التكوين من أجل الادماج، وتحمل الدولة لحصة المشغل للاشتراكات المستحقة على أرباب العمل للصندوق الوطني، وآليات دعم تشغيل الشباب بعقد التكوين من أجل الادماج (برنامج –تأهيل)، حيث تطور عدد عقود التكوين من أجل الادماج وتوزيع المستفيدين من تلك العقود ("التكوين من أجل الإدماج")خلال سنة ٢٠٢٠ حسب الجهات من أبريل ٢٠١٧ إلى يوليوز ٢٠٢١، ومن هنا يتبين أن هذه الآلية تبقى أساسية لدعم الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات الذين يعتبرون الشريحة الأكثر معاناة من حيث صعوبات الولوج لسوق الشغل، إذ أن معدل بطالة هذه الشريحة المجتمعية يفوق ضعفي معدل البطالة الوطني، ويستفيد من الضمان الاجتماعي لمدة ١٢ شهرا في حالة التوظيف المؤقت للمتدرب، بالإضافة إلى إلزام المقاولة بتشغيل ما لا يقل عن ٦٠٪ من المتدربين الذين أنهوا التدريب. وقد أظهرت مختلف الدراسات للأثر اعتمادا على مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات فيما يخص المستفيدين، وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى أن ما يفوق من ٦٠٪ من المستفيدين من هذه الآلية للتدريب بهدف اكتساب تجربة مهنية أولية يتم إدماجهم على إثرها في إطار عقود عمل، وبالنسبة لتحمل الدولة لحصة المشغل للاشتراكات المستحقة على أرباب العمل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة ١٢ شهرا في حالة التوظيف النهائي للمتدرب، فقد عرف عدد المستفيدين من هذا الإجراء تطورا بمعدل سنوي ناهز ٣٥٪ خلال السنوات الأخيرة، منتقلا من ٣٧٧٤ مستفيدا سنة ٢٠١٧ إلى ٩٢٩٣ مستفيدا سنة ٢٠٢٠، و تم تسجيل تطور في عدد المستفيدين من التغطية الاجتماعية للعمال بالقطاعين "العام والخاص" PCS وتوزيع المستفيدين من هذه التغطية الاجتماعية خلال سنة ٢٠٢٠ حسب الجهات[1].

يهدف برنامج "تأهيل" إلى ملاءمة كفاءات الشباب الباحثين عن شغل مع الحاجيات المعبر عنها من طرف المقاولات أو تلك التي يتم تحديدها في إطار الدراسات الاستشرافية. وقد عرفت هذه الآلية بمكونيها التكوين التعاقدي من أجل التشغيل والتكوين التأهيلي أو التحويلي تطورا متواصلا خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٧ و ٢٠١٩، حيث انتقل العدد الإجمالي للمستفيدين من هذه الآلية على التوالي من ٦٦٠٨ إلى ٩٥٩٥ مستفيدا، يؤشر تتبع المستفيدين من هذه الآلية أن المعدل المتوسط للإدماج المهني بالنسبة للمستفيدين يفوق٦٠٪ (بين ٧٠ إلى ٨٠٪ بالنسبة للتكوين التعاقدي من أجل التشغيل وبين ٤٠ إلى٥٠٪ بالنسبة للتكوين التأهيلي) أي بارتفاع بمعدل سنوي ناهز ٥,٢٠٪ خلال هذه الفترة بمعدل

[1]وزارة الشغل والادماج المهني "تقرير حصيلة المنجزات "من ابريل ٢٠١٧-يوليوز ٢٠٢١ "

١,٣٣٪ بالنسبة للتكوين التعاقدي و ٦,١٪ بالنسبة للتكوين التأهيلي خلال سنة ٢٠٢٠، استفاد من هذه الآلية ما يناهز ٧٥٧٩ مستفيدا، مسجلا تراجعا بنسبة ٢١٪ مقارنة مع سنة ٢٠١٩ نتيجة تداعيات جائحة كوفيد ١٩ التي أثرت على آلية التكوين التعاقدي الذي انخفض عدد المستفيدين منه بنسبة ٧,٥٦٪، فيما ارتفع عدد المستفيدين من التكوين التأهيلي أو التحويلي بنسبة ٤,٥٩٪.

أثبت جلّ الدراسات أن فئة الشباب تشكل ٥١٪ من السكان، وشريحة الشباب لم تستفد من الفرص المتاحة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك على الدولة أن تحرص على ضمان نمو اقتصادي يحقق المزيد من العدالة وسياسات اجتماعية مناسبة لتخفيض الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، و منح مساهمة أكبر لهذه الفئة في الحياة السياسية والمدنية[1].

مع إيلاء الأهمية لمبادرات المجتمع المدني الشبابي في عمليات التدريب والتكوين والتنشيط الاقتصادي، وتأهيلهم وتمكينهم من المساهمة في رسم السياسات العامة للبلاد من خلال تمثيلية المجتمع المدني الممثل لهم والمجلس الأعلى للشباب في صناعة القرارات التي تخص إدماجهم في سوق العمل وربط التأهيل الجامعي والمدرسي –النظري بالجوانب المعملية والمقاولاتية.

ورد بالمخطط الوطني للتشغيل لسنوات ٢٠١٧–٢٠٢١ إحداث لجنة لليقظة حول سوق الشغل وإطلاق برنامج تعميم التعليم الاولي لأنه سيوفر ٦١٠٠٠ منصب شغل في صفوف الشباب، إضافة إلى تقوية تكوينات برنامج تأهيل المدبر من لدن الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، حيث قامت الجهات المعنية بإصدار القانون الاطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين رقم ٥١–١٧ من أجل ملاءمة التعليم مع متطلبات سوق الشغل (غشت ٢٠١٩).

أما التوجه الاستراتيجي المتعلق بتنويع برامج التشغيل النشيطة وتطوير الوساطة في سوق الشغل فقد آتت أكلها مثل: وضع منظومة استشرافية للمهن والكفاءات، ووضع منظومة لرصد سوق الشغل وتطوير آلية لتتبع وتقييم مسارات إدماج الشباب في سوق الشغل، وتكييف مقتضيات مدونة الضرائب مع القانون المتعلق بنظام التكوين من أجل الإدماج بخصوص الحاصلين على شهادة البكالوريا لتمكينهم من الاستفادة من الإعفاء عن الضريبة على الدخل، ووقعت الدولة اتفاقيتين مع الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي بهدف وضع برامج جهوية للإدماج الاقتصادي للشباب بجهات سوس ماسة، والرباط

[1] محمد الغياط "الشباب المغرب بين سياسات الاقصاء والادماج الاجتماعي:دراسة حول علاقة سياسة وزارة الشباب والرياضة بإدماج الشباب"، مطبعة طوب بريس الرباط، الطبعة الاولى ٢٠١١ ص: ١١٥

سلا القنيطرة، وطنجة تطوان الحسيمة، ومن بين نتائج حصيلة إنجاز برنامج "دعم ريادة الأعمال من طرف الشباب بالمغرب" (من اكتوبر ٢٠٢٠ إلى مارس ٢٠٢١)، حيث اطلع ٧٦٤.٥٨٨ شخصا على البرنامج واستفاد ٢٥٠ شابا من غير حاملي الشهادات من التكوين و ١٩٣ استفادوا من التكوين التأهيلي، وأدمجوا في الحياة المهنية، واستفاد ٩١٣ شابا من تكوين إشهادي في مجال تنمية القدرات المقاولاتية، وأبرمت ١٢ اتفاقية شراكة في إطار البرنامج المشار إليه[1]، ومع هذه الجهود المبذولة لإدماج الشباب من طرف الدولة في النسيج المجتمعي، و تزايد أعداد العاطلين عن العمل في صفوفهم، تبقى جهودا محتشمة وقاصرة وغير شاملة، ويغلب عليها طابع الوعود أكثر من التفعيل الحقيقي.

نتائج البحث وتوصيات

يعتبر الشباب فئة عمرية تتميز بالحيوية والديناميكية، فإذا أعطيت لها الإمكانيات اللازمة من تأهيل وتدريب وتكوين علمي متين، وتشجيع لمبادراتها الخلاقة، والعمل على توفير فرص عمل حقيقية ومستدامة، ليست ظرفية مرتبطة بسوء استثمار طاقاتها المتنوعة، وتسهيل إمكانيات ولوجها لسوق الشغل، فبإمكانها أن تحدث نقلة نوعية في التغيير الاجتماعي بالبلاد، ليرتقي إلى مصاف المنافسة الاقتصادية العالمية أو الكوكبية وبقوة، وألا يتم التعامل معها خلال الظرفية الانتخابية كأداة لمنح أصواتها السياسية فقط، ومن بين الأمور التي ينبغي على الدولة أن تهتم بها ما يلي:

- ضرورة تفعيل المجلس الأعلى للشباب، وأن تسند له مهمة إدماج فعلي لأهداف السياسات العامة للشباب في مسار التخطيط والتنفيذ للقطاعات الوطنية الحكومية والجهوية والمحلية.
- مشاركة الشباب في صياغة السياسات المندمجة، وضمان مشاركتهم في تفعيل الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب.
- تجاوز النظرة الضيقة للشباب كقوة انتخابية تدلي بأصواتها، بل يجب الاعتراف الفعلي بها كقوة منتجة وبانية للتنمية المستدامة وأي نشدان للتنمية بدونها يعتبر ضربا من الخيال والوهم.
- إن اهتمام الخطاب السياسي الرسمي لا يكفي وحده للنهوض بقضايا الشباب طالما تؤكد مؤشرات رقمية عديدة تنامي نسبة التهميش الذي يتعرضون له، مما يجعل رهان تحقيق الاندماج والمواطنة الكاملة مطمحا ناقصا يزيد من شساعة الهوة بين آمال الشباب ورهانات السياسات العمومية، مع ضرورة تبني فلسفة واضحة لإدماجهم الشيء الذي يتطلب مقومات أساسية كديمقراطية المعاملة

[1] وزارة الشغل والادماج المهني بالمملكة المغربية "حصيلة المنجزات من ابريل ٢٠١٧ إلى يوليوز ٢٠٢١" ص: ٢٠-٢٥

الشبابية كقوة بناءة للاقتصاد الوطني وللحياة العامة، والأخذ بالمقاربة التشاركية في تدبير كل ما يهمهم، فضلا عن التتبع لمسارها وتقويم اختلالاتها بالالتزام المجتمعي.

- الادماج الفعلي للشباب والاستماع لاقتراحاتهم وعدم اللجوء الى المقاربة الأمنية القمعية لاحتجاجاتهم من أجل توفير أبسط الحقوق لحفظ كرامتهم الانسانية ألا وهو حق العمل المكفول بالدستور واعتبارهم رعايا مكتملي المواطنة.

قائمة المراجع

– محمد الغياط "الشباب المغرب يبين سياسات الإقصاء والإدماج الاجتماعي دراسة حول "علاقة سياسة وزارة الشباب والرياضة بإدماج الشباب" مطبعة طوب بريس الرباط الطبعة الاولى ٢٠١١

– محمد أحمد مرسي "دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ٤ لسنة ١٩٨٥

– الدكتور مختار حمزة "أسس علم النفس الاجتماعي "دار البيان العربي، الطبعة ٢، جدة ١٩٨٢

– نزار الدين "الشباب العربي والمستقبل" مجلة الوحدة، طبعة دجنبر ١٩٨٧، العدد ٣٩ مصطفى محسن "اندماج الشباب وقضايا الهوية" منشورات كلية الآداب، سلسلة ندوات، رقم ٥٤ كتاب جماعي ١٩٩٦.

– عبد الرحيم العطري "الحركات الاجتماعية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي" دفاتر:وجهات النظر، مطبعة النجاح الجديدة سنة ٢٠٠٧

– تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "الانعكاسات الصحية والاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد ١٩ والسبل الممكنة لتجاوزها "إحالة رقم ٢٠٢٠/٢٨.